

# التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم العالي

الفترة 2009/12/31 – 2009/1/1

مقدم للأمانة العامة لمجلس الوزراء

2010-01-13

الإدارة العامة للتخطيط والمعلومات

## مقدمة

لقد أفرزت الأوضاع الأخيرة التي مر ويمر بها الشعب الفلسطيني عامة وقطاع غزة خاصة واقعا مريرا لم يعهده الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال الصهيوني لقطاع غزة في العام 1967م، ولقد انعكست تلك الأوضاع بما حملته وتحمله من حصار وتجويع وقتل وتدمير للإنسان والحيوان والنبات والجماد، على كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والنفسية للمجتمع الفلسطيني، فأصبح الفلسطينيون يعيشون كارثة إنسانية حقيقية لم يعهد العالم مثيلا لها، فقد أفرزت تلك الأوضاع مليون ونصف المليون إنسان يعيشون في بقعة جغرافية لا تتجاوز مساحتها 300 كم<sup>2</sup>، محاصرة من البر والبحر والجو، فأصبحت كسجن كبير بل أسوأ.

هذا على الصعيد الخارجي، أما داخليا فلم يكن الأمر أحسن حالاً، فلقد اكتملت حلقات الحصار والتضييق على الشعب الفلسطيني في غزة من خلال عصابة نصبت نفسها قيادية لهذا الشعب، فأصبحت تضع العصي في الدواليب من خلال تأجيج الوضع الداخلي والإضرابات المسيسة فكانوا خير عون للاحتلال على هذا الشعب الصابر المرابط، إلى أن شاء الله أن يدحرهم ويخيب ظنهم ويدحض مكرهم (ويمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين).

كل تلك الظروف والمعطيات أفرزت واقعا تربوياً مريراً بكل ما تحمله الكلمة من معاني، مما وضع وزارة التربية والتعليم العالي أمام تحديات عظيمة تطلبت التعامل مع الأمور بحكمة وروية للخروج بأقل الخسائر، فلقد دخل العام الدراسي الحالي 2010/2009م في ظل العديد من المعطيات السلبية، فالحصار لا زال مستمراً بل إنه يشتد يوماً بعد يوم، والحرب الأخيرة لا تزال تلقي بظلالها على المسيرة التربوية، فهناك لا تزال 172 مدرسة دمرت إما كلياً أو جزئياً خلال الحرب، والقرطاسية اللازمة للطلبة لا يسمح لها بالدخول، وبعض المعلمين لا يزالون مستكفين عن العمل، هذا بالإضافة إلى الرواسب والصدمات النفسية التي تسببت بها الحرب لدى العديد من الطلبة.

ورغم كل ذلك، سعت وزارة التربية والتعليم العالي نحو تطوير التعليم أفقياً ورأسياً من خلال تنفيذ خطة طوارئ تتضمن توجهات تطويرية وإجراءات تحسينية طالت كافة عناصر العملية التعليمية، وتناولت كل العناصر المادية والبشرية ذات العلاقة بالعملية التربوية جاهدة في تلبية احتياجاتها من مبانٍ مدرسية ووسائل وأجهزة وتقنيات متنوعة بما يتفق مع التطور الهائل السريع الحاصل في شتى مناحي الحياة، آخذة بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن الحصار وتداعيات العدوان الأخير على قطاع غزة، وأخذت على عاتقها المحافظة على سير العملية التربوية بما يتوافق مع أولويات الحكومة الفلسطينية التي تولي التعليم اهتماماً خاصاً، من حيث توفير التجهيزات اللازمة لمواكبة الزيادة المتوقعة في أعداد الطلبة، وتوفير أماكن للطلبة في المدارس المتضررة، وإعداد الكوادر البشرية للنهوض بالعملية التربوية وإعادة تهيئتها إلى مسارها الصحيح والقضاء على كل التشوهات الناجمة عن إضراب المعلمين المسيس، وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً بديل انتظام العملية التربوية بشكل لم يكن معهوداً منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م.

## ◆ الاستراتيجيات:

لقد اعتمدت الوزارة على خطة خمسية للأعوام 2008-2012م بما يتناغم مع خطتها الإصلاحية، وهي خطة تعتمد على أن التعليم حق للجميع دون أي تمييز بين أبناء هذا الوطن بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة والطلبة غير النظاميين كما هو الحال في برنامج التعليم البيئي.

كذلك تضمنت إستراتيجية الوزارة تطوير التعليم بكافة مراحله كماً وكيفاً، والاهتمام بتلبية احتياجاته المادية والبشرية، والاعتماد الخاص بتطوير مناهج التعليم وتنقيتها من الشوائب وتحسينها، ودعم الجامعات والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث؛ لبناء الإنسان الفلسطيني المستنير والقادر على توظيف المعرفة والتكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وفي كل المجالات الأخرى.

إن إستراتيجية الوزارة تعتمد على توفير الأمن الوظيفي لكل الموظفين، وتنفيذ امتحانات الثانوية العامة الموحدة، وإحياء مباحث التعليم الإلكتروني؛ لتحسين واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الفلسطيني، وإعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين بالشراكة مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية على اعتبار أن هذا الإعداد ترجمة عملية ومطلب وطني في سبيل تحقيق الأهداف في إصلاح التعليم وتطويره، إضافةً إلى رسم الخطط؛ لبناء المدارس وتأثيرها والذي توقف نسبياً بسبب الحصار، وتوفير الكتب المدرسية اللازمة للطلبة، وكذلك كتب المكفوفين، والبدء في تطبيق الخطة الإستراتيجية في تطوير المناهج الفلسطينية، والتخلص من طولها من ناحية وصعوبة بعض موضوعاتها من ناحية أخرى، وتطبيق الاختبارات الوطنية والدولية (TIMSS)، ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة بما يسمى "التعليم الجامع"، وتعيين المعلمين الجدد وبخاصة المساندون لهذا العام، وترقيات بعض الموظفين لشغل الوظائف الشاغرة على مستوى الوزارة والمديريات، والاهتمام بالتعليم التقني والمهني من خلال المدارس المهنية وتوجيه الاهتمام لكليات غزة المختلفة، ومتابعة التعليم الجامعي وتوفير احتياجاته وحل كل المشكلات الطارئة.

ولا شك أن هذه الإستراتيجية مبنية على تفحص احتياجات الوزارة المتمثلة في:

1. **مراجعة المنهاج الفلسطيني في ضوء معيار الصلة القوية وزيادة التجاوب مع احتياجات الطالب** وفي ضوء المقاربة القائمة على الكفاءة والتركيز على النتائج. وهذه الأمور تستتبع مراجعة محور المنهاج ضمن وعبر المواضيع وتحديث وحسن اختيار المحتوى. كما ينبغي أن ينتقل التركيز من تحرير الكتب المقررة إلى إنتاج كتب دليل المدرس ذات الجودة العالية.
2. **تحقيق المزيد من التقدم صوب استراتيجية قومية لإنتاج ونشر مواد المنهاج** والوسائل التعليمية والمكتبات المدرسية و مختبرات العلوم وتقنية المعلومات والحاسوب ICT. إن استخدام طرق توصيل بديلة والاستخدام المكثف لهذه التقنيات يبدو أنهما الطريقة الوحيدة للتقدم في فلسطين، ليس فحسب بسبب المكاسب المحتملة في مجال جودة التعليم ولكن أيضاً لأن هذه هي خير رد ممكن على الإغلاقات وحظر التجوال وغيرها من العراقيل التي تحول دون التنقل والحركة.

3. خلق بيانات على شبكة المعلومات on-line توفر معلومات حول المواد التعليمية والتدريسية الموجودة في كل مجال من مجالات إصلاح المنهاج القومي. إن المعلومات المحدثة والتي يسهل الوصول إليها بانتظام والتي تتوفر فيها الموارد التعليمية والتدريسية والتي يمكن أن تنتفع بها المدارس هي غاية في الضرورة وخاصة بالنسبة لمدارس القرى. وهذا ما ينبغي أن يرتبط بالجهود الحالية التي يبذلها "مركز تطوير المناهج" بغرض وضع "منهاج الكتروني" أي قاعدة بيانات الكترونية بكل البرمجيات المتوفرة في فلسطين واللازمة لتحقيق الأغراض التربوية.
4. تعزيز القدرات على المتابعة والتقييم في كل مستويات النظام التعليمي. من الضروري غاية الضرورة أن نكون على معرفة أفضل بما يمكن أن ينجح وما لا ينجح في التعليم، وأن يتم الدفع في اتجاه نظام مدرسي أكثر تركيزاً على محصلات ونتائج تعلم الطلاب. كذلك ينبغي النظر إلى تقييم تأثير التدريب في أثناء الخدمة، والذي يقدم للمدرسين من خلال تطبيق المنهاج الجديد، على أنه الأمر ذو الأولوية القصوى بهذا الصدد.
5. واستدامة الآليات الصحيحة التي تتيح عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات. إن تزايد التركيز السياسي والاستثمار المالي الموافق لهذا الأمر - على تقييم تأثير البرامج والمشاريع سيوفر القرائن المطلوبة التي تمكن واضعي السياسات من اتخاذ القرارات بشأن ما تستبقيه وما تتخلى عنه وأي البرامج ترزقي بها وأبها تعدلها أو تخضعها للمراجعة، الخ... وهذا بدوره سيؤدي إلى استراتيجية طويلة الأمد خاصة بجودة التعليم و قائمة على البيانات والقرائن وليس على النوايا الحسنة أو الأهواء السياسية.
6. الإصلاح الوافي لبرامج إعداد المدرسين قبل الخدمة في سياق استراتيجية منتظمة لتطوير المدرسين. مع أن استيعاب المدرس لمحتوى المقرر الدراسي استيعاباً وافياً لا يزال يعتبر غاية في الأهمية فإنه لا غنى عن التركيز على التدريب الخاص في مجال مهارات علم التدريس وفي مجال معرفة المحتوى التدريسي (Pedagogical Content Knowledge (PKC من الآن فصاعداً. كذلك من الضروري منح الأولوية للمصادقة السليمة على برامج إعداد المدرسين وتأكيد جودتها وشهادات اعتماد المدرسين وتحسين آليات اختيار المدرسين وتوظيفهم وتنصيبهم.
7. ربط إعداد المدرسين أثناء الخدمة بسياسات تحسين المدارس اللامركزية. إن التوجه الحالي نحو التطور القائم على أساس المدرسة وزيادة فعالية المدرسة في فلسطين يجب أن يوضع في إطار صلته بتجديد إعداد المدرسين أثناء الخدمة والتنمية المهنية. ويمكن لخطط تطوير المدرسة أن تقوم بدور أفضل سياق ممكن للإعداد الصحيح أثناء الخدمة والذي يكون له تأثير فعلي على أداء وتحصيل الطلاب.
8. توجيه البرامج والمشاريع الممولة من الحكومة نحو تعزيز قدرات المدارس: وتوطيد القيادة، وزيادة الاستقلالية في مجال التخطيط والتنفيذ والانفتاح على المجتمع وإعطاء الأفضلية للشراكة مع الجامعات ومنظمات العمل غير الحكومي وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني والانخراط في مشاريع تطوير وتحسين المدارس في وجود الحوافز الضرورية، الخ، وهذه الأمور تستوجب عملية تحول لا مركزي على الصعيد السياسي والإداري في سياق التوجيه والإدارة الكلية للنظام المدرسي.
9. توسيع غطاء وجودة خدمات الإرشاد والتوجيه بحيث تشمل المدارس بما في ذلك الدعم الخارجي الخاص الموجه إلى الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين، الخ. لا بد من مراجعة الدور

والوظائف التي يؤديها المشرفون التربويون مع التشديد على الدعم الخارجي للمدارس وعلى التخلص من التقييم البيروقراطي لأداء المدرس.  
وهي إستراتيجية مشتقة كذلك من الأهداف العامة للوزارة وهي:

1. تنشئة الأفراد على الإيمان بالله والاعتزاز بدينهم وبهويتهم الوطنية والوفاء لفلسطين أرضاً وتاريخاً وشعباً، ووعي حقيقة ارتباطها العضوي بمحيطها العربي والإسلامي والدولي.
2. مساعدة المتعلمين على النمو الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي، من خلال مناهج تحقق التوازن بين الطبيعيات والإنسانيات والتقنيات، وتراعي الأبعاد المختلفة للمعارف والقيم والاتجاهات، وتسمح بممارسة الأنشطة المعرفية والترفيهية والهوايات.
3. تمكين المتعلمين من المهارات الحياتية للعيش في مجتمعهم ومع العالم بسلام وعدل وتسامح.
4. توعية المتعلمين بمسئولياتهم من خلال معرفة حقوقهم وواجباتهم نحو الآخرين.
5. تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية والاعتزاز بها، وتمكينهم من لغة أجنبية واحدة على الأقل تساعدهم في الإطلاع المباشر على الفكر العالمي ومواكبة تطوره والانتفاع به، وإثراء الثقافة الوطنية والإنسانية بإبداعاتهم.
6. تنمية القدرة لدى الموظفين على التخطيط والإبداع وحل المشكلات ومواجهة مستقبل حافل بالتغيرات المتسارعة، وذلك بتمكينهم من أساليب البحث والتقصي والوصول إلى الحقائق والمعارف المتجددة، والعمل الجماعي وروح الفريق.
7. الوصول بالمتعلمين إلى مستوى عالٍ من الكفاءة وتمثل القيم لاستكمال بناء مؤسسات الدولة المحلية، والإيفاء بما تستوجبه التنمية الوطنية الشاملة، والإسهام في تقدم العلم.

## ◆ السياسات:

### أهم سياسات وزارة التربية والتعليم العالي:

- **التعليم للجميع:** تلتزم وزارة التربية والتعليم العالي بتوفير التعليم الجيد لجميع الأطفال في سن المدرسة إنثاءً وذكوراً، وزيادة فرص الحصول على التعليم الجيد على المستويات الأخرى مثل التعليم العالي بما فيه التعليم المهني والتعليم غير النظامي.
- **القيم الإسلامية:** تلتزم وزارة التربية والتعليم العالي بسياسات تتواءم مع الدين الإسلامي باعتباره الدين الرسمي للدولة بحسب بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، وبذلك فإن الوزارة تتبذ كل ما يتنافى مع الإسلام من ممارسات تربوية أو مناهج أو فعاليات.
- **النوع الاجتماعي:** على الرغم من الإنجاز الملحوظ في النظام التعليمي في هذا المجال، فقد اتخذت تدابير إضافية لجسر الفجوات المتبقية بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق وعلى جميع المستويات ولجميع أنواع التعليم، ولتشجيع النساء على العمل في مجال التعليم وعلى جميع المستويات ولاسيما في أعلى مناصب صنع القرار.
- **الاهتمام الواضح بشرائح المجتمع وخاصة الفقراء:** سيتم إيلاء اهتمام خاص بالفقراء من خلال توفير الخدمات التعليمية، وكذلك المنح الدراسية والقروض للطلبة.
- **مكافحة الأمية والتسرب المدرسي:** تبذل وزارة التربية والتعليم العالي جهوداً مضيئة؛ لمكافحة الأمية والمحافظة على الدوام المدرسي بعيداً عن تسرب الطلاب وهروبهم من خلال أساليب متنوعة ووسائل مختلفة.
- **الطلبة ذوو الاحتياجات الخاصة:** سوف تبذل جهود إضافية في مجال التعليم الجامع وعلى جميع مستويات التعليم.
- **التركيز على النوعية:** سيتم التركيز على تحسين النوعية في الفترة المقبلة، وستنفذ الإستراتيجية الوطنية لتأهيل المعلمين، وستكون هناك مراجعة وتطوير لمناهج التعليم العام والكتب المدرسية بصورة دورية، وفي مجال التعليم والتدريب المهني والتقني ستقوم الوزارة بإعداد المناهج المبنية على أساس الوحدات، كما ستبذل جهداً كبيراً لتحسين نوعية التعليم العالي بما في ذلك تشجيع البحث العلمي.
- **المواءمة والربط مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** سينصب التركيز بصفة خاصة على ربط التعليم وخصوصاً في مرحلة ما بعد التعليم الثانوية مع سوق العمل واحتياجات المجتمع.
- **العلوم والتكنولوجيا:** سوف تتحسن دراسة العلوم والتكنولوجيا مع إيلاء اهتمام خاص بتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم على جميع المستويات والدراسات المتصلة بالحاسوب، وسيتم تطوير سياسة للعلوم والتكنولوجيا في التعليم العالي وتشجيع البحوث ذات العلاقة في خطوات متلاحقة لإنهاء أمية الحاسوب.
- **التعليم العالي:** سينصب التركيز على تحسين نوعية ومخرجات التعليم العالي، على اعتبار أن التعليم العالي رافد أساسي للتعليم العام والعكس صحيح، وستحاول الوزارة الوصول إلى معايير دقيقة وثابتة

للعرض والطلب بين التعليم العام والتعليم العالي بما يضمن تغذية كل منهما للآخر دون ترهل أو عجز، كما سينصب الاهتمام نحو المنح الدراسية الداخلية والخارجية للطلبة المتفوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، ومحاولة تذليل العقبات التي تعترض مسيرة التعليم العالي، وتحاول الوزارة النوء بالتعليم العالي بعيدا عن المفهوم التجاري الربحي، وتركيز الجهود للتوجه نحو النوعية.

- **تعزيز دور القطاع الخاص:** دمج وإشراك القطاع الخاص بشكل استراتيجي من خلال المشورة في مجال السياسات وخاصة في مجال التعليم العالي والتعليم المهني، والمشاركة في تنفيذ النشاطات والتدريب المهني والتقني، ومن خلال تشجيع الاستثمار في التعليم.
- **تحسين الشراكات:** التنسيق والتعاون مع وكالة الغوث وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص وشركاء التطوير الدوليين، ومشاركة جميع الشركاء في الحوار بشأن السياسات والتخطيط والتنفيذ والرصد والمراجعة الدورية للتقدم الذي يتم إجراؤه في الخطة، وستكون الخطة التطويرية التربوية الاستراتيجية إطاراً لتحسين الشراكة، والاستثمار خارج إطار الخطة لن يحظى بالتشجيع.
- **القدرة على التخطيط والتنظيم:** سيتم تطوير نظم دعم القرار ومهارات التخطيط وتنفيذ وإدارة الخطة، وتطوير إستراتيجية للتدريب في المجالات ذات العلاقة، ووضع وتنفيذ وربط الحوافز بالتدريب، كما سيتم تقييم أداء مختلف الوحدات في الوزارة والمديريات ومؤسسات التعليم العالي والمدارس على أساس التقدم الذي يتم إجراؤه في تنفيذ برامج الخطة.
- **اللا مركزية وإعادة هيكلية الوزارة:** سيتم اتخاذ إجراءات للتوجه نحو اللا مركزية، كما سيتم مراجعة الهيكل التنظيمي في الوزارة وعلى جميع المستويات والمؤسسات، ومراجعة الأنظمة والتعليمات والوصف الوظيفي لجميع الوظائف في الإدارات والدوائر المختلفة.

## ◆ البرامج:

### 1. التدريب كمدخل لتحسين جودة التعليم والتعلم :

يشكل التدريب عنصراً أساسياً من عناصر تحسين نوعية التعليم والتعلم من خلال تطوير كفاءات العاملين في الوزارة من إداريين ومعلمين مهنيًا والاهتمام بالتدريب المستمر أثناء الخدمة، بهدف إغناء معارفهم وتعميق المفاهيم لديهم، وصقل اتجاهاتهم وإكسابهم المهارات الجديدة والتوجيهات الإيجابية في تطوير قدراتهم، وتطبيق الأساليب التربوية والأنماط الجيدة للإدارة الصفية الناجحة بأفضل نوعية، وتنمية روح البحث والتجريب، بحيث يغدون عناصر فاعلة في العملية التعليمية.

فعلى صعيد تدريب المعلمين، تم تنفيذ العديد من البرامج التدريبية كالتعلم من خلال اللعب وأساليب التدريب الحديثة وتنمية مهارات التفكير العليا وتأهيل المعلم الجديد والمواطنة واستكشاف القانون الدولي الإنساني. أما على صعيد تدريب مدراء المدارس والمشرفين التربويين فقد قامت الوزارة بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية كبرامج التهيئة للمدراء والمشرفين الجدد، وبرامج التمكين للمدراء الذين مر على تعيينهم أكثر من عام، كما نفذت الوزارة العديد من البرامج التدريبية المتعلقة بتنمية مهارات المشرفين في مجالات البحث الإجرائي وتحليل المحتوى وإعداد الاختبارات.

وعلى صعيد تدريب الإداريين والفنيين، نفذت الوزارة العديد من البرامج المتعلقة بتنمية المهارات الإدارية والفنية للموظفين كإدارة المشاريع واللغة الإنجليزية ومهارات الاتصال والتواصل وكتابة التقارير، كما نفذت العديد من البرامج التي تناولت تنمية مهارات الموظفين في مجال الحاسوب كدورات ICDL والدورات المتعلقة بتمكين الموظفين من التعامل مع برنامج الإدارة المدرسية، والبرنامج التدريبي في نظم المعلومات الجغرافية GIS.

### 2. المناهج الفلسطينية وسيلة للتعليم وأداة للتنمية :

رأت وزارة التربية والتعليم ضرورة وضع منهاج يراعي الخصوصية الفلسطينية لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني، حيث يأخذ مكانة بين الشعوب، فبناء منهاج فلسطيني يعد أساساً مهماً لبناء السيادة الوطنية للشعب الفلسطيني وأساس القيم الديمقراطية وهو حق إنساني وأداة تنمية الموارد البشرية التي رسختها مبادئ الخطة الخمسية.

وتكمن أهمية المنهاج في أنه الوسيلة الرئيسة للتعليم التي من خلالها تحقق أهداف المجتمع؛ لذا تولي الوزارة عناية خاصة بالكتاب المدرسي، أحد عناصر المنهاج؛ لأنه المصدر الوسيط للتعليم، والأداة الأولى بيد المعلم والطالب إضافة إلى غيره من وسائل (كالإعلام والانترنت والحاسوب والثقافة المحلية والتعلم الأسري وغيرها)، وما زالت الوزارة عاكفة على تطوير هذا المنهاج وتحسينه، وتعزيز القيم من خلاله مثل (القدس - حق العودة و...).

كما تسعى الوزارة نحو تطوير المنهاج المحوسب الإلكتروني الذي يراعي خصائص التلاميذ وقدراتهم والذي يصب في إطار الحوسبة الكاملة للتعليم الفلسطيني الذي يعتبر من أهم الأهداف الإستراتيجية للوزارة.



### 3. التعليم الجامع والخاص والتعليم الكبار، تعليم لا يستثنى أحداً:

في عام (1996) بدأ التفكير بدمج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام حيث تم دمج عدد من الطلبة بشكل فردي ثم بدأ التخطيط لبرنامج التعليم الجامع في نهاية عام 1996م بالتعاون مع اليونسكو وبدعم من مؤسسة دياكونيا/ ناد السويدية .

بدأ العمل بالمشروع كمرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات من 97-99 مستهدفاً طلبة المرحلة الأساسية من الصف الأول وحتى الرابع الأساسي، ويهدف المشروع بصورة عامة إلى تطوير سياسة تنمو باتجاه التعليم للجميع ، وذلك على صعيدي الوزارة والمديريات، وبناء قدرات مديريات التربية والتعليم على تطوير مفهوم الاحتياجات الخاصة في المدارس التابعة لها ، وإرساء أسس التعاون بين الوزارات والمؤسسات والمنظمات الأخرى لمساعدة ودعم الأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال المدرسة الجامعة لكل فئات الطلبة .

وقد اتخذت الوزارة هذا الاتجاه نحو دعم التعليم الجامع والخاص نهجاً عاماً استمرت بتنفيذه طوال السنوات الماضية وستستمر به -بإذن الله- خلال السنوات اللاحقة قناعة منها لأهمية هذا البرنامج وحفاظاً على ما تم تحقيقه من إنجازات كبيرة في إطاره.

### 4. الأبنية المدرسية - ترميم المدارس المتضررة، وبناء لمدارس جديدة:

لقد تم منذ بداية عهد السلطة الوطنية الفلسطينية إنجاز الكثير من المشاريع في مجال الأبنية المدرسية، بعضها ما يزال قيد التنفيذ أو التخطيط، حيث تم إنجاز بناء حوالي (400) مدرسة جديدة بالإضافة إلى مئات من مشاريع التوسعة والصيانة لتحسين وتطوير البيئة التربوية المدرسية حيث تم إضافة الآلاف من الغرف الصفية الجديدة سواء في المدارس الجديدة أو القائمة بالإضافة إلى الآلاف من الغرف التخصصية والإدارية (مختبرات علوم، حاسوب، مكتبات،....)، بالإضافة إلى إنشاء مباني جديدة للوزارة في الضفة وغزة.

وقد بذلت وزارة التربية جهوداً جبارة في التغلب على مشكلة نقص المدارس؛ بسبب تزايد أعداد الطلبة الجدد وبسبب ما تركه العدوان الأخير على غزة من أضرار كلية أو جزئية في مدارس القطاع حيث بلغ عدد المدارس المتضررة جزئياً أو كلياً خلال الحرب (172) مدرسة، منها مدرستان تم تدميرهما بشكل كامل، وقد تمكنت من التغلب على هذه المشكلة في حينه بشكل مؤقت من خلال الاستعانة بالنابليون للأبواب والنوافذ المحطمة، إضافةً إلى توزيع بعض المدارس على المدارس المجاورة، وقد تم رصد العديد من مشاريع الترميم للمدارس المتضررة من مصادر تمويل مختلفة، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو عربي أو دولي، وعلى هذا الصعيد استطاعت وزارة التربية والتعليم في السنة الأخيرة وعلى الرغم من ظروف الحرب والحصار الصعبة للغاية استطاعت الوزارة تحقيق العديد من الانجازات المتعلقة بإصلاح أجزاء كبيرة من المدارس المتضررة خلال الحرب، كما قامت ببناء أجنحة كاملة أزيلت من مدارس تضررت بشكل كبير، وقد نجحت الوزارة في استقطاع العديد من الأراضي من دائرة الأراضي تمهيداً لاستثمارها لخدمة التعليم.

### 5. التعليم المهني والتقني تزويد المجتمع بالمهرة والفنيين:

تسعى الوزارة نحو زيادة الاهتمام بالتعليم المهني في المجتمع الفلسطيني على اعتبار أن التعليم المهني يمثل الرافد الأساسي للمهرة والفنيين، كما سعت دوماً نحو تطوير التعليم المهني وإمداده بالإمكانيات والطاقات

البشرية اللازمة، بما يتواءم مع التسارع المعرفي والتكنولوجي في شتى المجالات، إلا أن ظروف الحصار حالت دون توفير العديد من المستلزمات والإمكانات المادية، كما عطلت تلك الظروف البرامج التدريبية الخارجية التي كان يتم من خلالها الاستفادة من الخبرات العربية والدولية في مجال التعليم المهني والتقني، ومع ذلك تسعى الوزارة إلى تطوير التعليم المهني بشتى السبل والوسائل من خلال حملات التوعية، وتقديم كل من تستطيعه من تسهيلات لكليات ومؤسسات ومراكز التعليم المهني والتقني، كما تقوم الوزارة بتطوير التعليم المهني والتقني والارتقاء به إلى أقصى حد ممكن وفق خطط تنفيذية مرحلية منسجمة مع الخطة الإستراتيجية التي تم تطويرها بالتنسيق مع وزارة العمل والمؤسسات ذات العلاقة، وتهدف من وراء ذلك إلى تزويد المجتمع بالقوى العاملة الماهرة وبالفنيين والتقنيين المؤهلين القادرين على المساهمة في تطوير القطاعات المهنية وغير المهنية المختلفة بالإضافة إلى مواجهة التغييرات الحاصلة في سوق العمل والناجمة عن التقلبات الاقتصادية وذلك من خلال برامج التدريب الخاصة وبرامج التعليم المستمر.

## 6. التقنيات التعليمية تطوير وإثراء للعملية التربوية :

تساهم التقنيات التربوية الحديثة في إنجاز وتطوير وإثراء وتحسين العملية التربوية، وتعمل على ربط الوزارة، بما يستجد من تقنيات المعلومات وتوفيرها، ورغم الظروف الصعبة إلا أن هناك العديد من الإنجازات التي تحققت من مجالات مختلفة:

### الوسائل التعليمية:

- إنتاج برامج تعليمية مرئية ومسموعة.
- مراكز لمصادر التعلم في مديريات التربية، مهمتها إنتاج وتوفير مواد تعليمية مختلفة للطلبة والمعلمين.
- هناك ثلاثة مراكز للإنتاج مهمتها إنتاج أجهزة ومواد تعليمية يتم توزيعها على المدارس بأسعار رمزية وبجودة عالية.

### الحاسوب:

- يتم حوسبة النظام الإداري في وزارة التربية التعليم بجميع مجالاته (الشئون الإدارية، التخطيط، التدريب، المالية، اللوازم.....)
- تم تفعيل وتطوير خدمة البريد الإلكتروني الداخلي، وقد أسهم ذلك في التخفيف كثيراً من المعاملات الورقية والمكاتبات الرسمية، وشكل سهولة ويسر في انسياب المعلومات بين المدارس والمديريات والوزارة، ويتم السعي حالياً نحو ربط البريد الداخلي بالبريد الخارجي.
- تم تفعيل الحكومة الإلكترونية في وزارة التربية ومديرياتها ومدارسها.
- تم إنتاج برامج تعليمية باستخدام (CD) لمساعدة الطلبة في التعلم.
- تم تفعيل وتطوير موقع الوزارة الجديد؛ لخلق التواصل مع الجمهور.
- جاري العمل على تفعيل وتزويد موقع الوزارة بالمواد الإثرائية والامتحانات.

### التعليم العلاجي التمكيني فرصة إضافية لمساعدة الطلبة في الظروف الصعبة:

لقد فرضت ظروف الوضع الراهن، وما تلاقيه المسيرة التعليمية في جميع أنحاء الوطن من صعوبات كبيرة أدت إلى عدم تمكن العديد من الطلبة من المهارات الأساسية، هذه الظروف فرضت التفكير باستخدام طرق مساندة ومساعدة يمكن بواسطتها التعويض على الطلبة ما فاتهم والتركيز على المهارات التي لم يتمكنوا منها، لذا فقد تبنت الوزارة هذا المشروع الذي يُعد خطوة فنية متقدمة تسير بها إلى الأمام، لذلك كانت مشروعات التعليم العلاجي وأخرها تقديم دروس مراجعة للثانوية العامة والتعليم العلاجي التمكيني لطلبة الثانوية العامة ومن ذلك أيضاً:

- إعداد ملفات، حقائب، أوراق عمل في المواد الأساسية: اللغة العربية والرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية لصفوف المرحلة الأساسية من الأول وحتى السادس الأساسي.
- إعداد ثماني عشر حلقة تعليمية على أشرطة فيديو توزع على المدارس.
- تطبيق برنامج تعميم التجارب أو النماذج الناجحة.
- تزويد المائتي مدرسة بقرطاسية وأدوات تعليمية.
- إعطاء طلاب بعض المدارس حصصاً إضافية بمعدل (8 حصص شهرية) وباستخدام أوراق العمل بعد انتهاء الدوام الرسمي.

وهذه الملفات ليست بديلاً عن الكتاب المقرر، بل بنيت عليه لتكون مساعداً ومكماً له.

### 8. الصحة المدرسية والإرشاد التربوي حياة أفضل وتعزيز سلوك الطلبة الإيجابي:

تشكل صحة الطلبة بمفهومها الشمولي الجسدي والنفسي والاجتماعي والبيئي أحد أهم الأسس التي تعمل الوزارة على ترجمتها من خلال برامج وخطط تهدف إلى النهوض بصحة الطلبة والعمل على إيجاد البيئة الصفية والمدرسية الملائمة والداعمة للعملية التعليمية.

إن الأوضاع السياسية الراهنة وتداعياتها بالإضافة إلى الحرب الأخيرة على غزة أثرت على مجمل نواحي الحياة في فلسطين بما فيها الوضع الصحي، متمثلاً في سقوط العديد من الطلبة ما بين شهداء وجرحى وأسرى، عدا عن التأثيرات النفسية الناتجة عن الحصار والقصف العشوائي للمدارس والمنازل، وبخاصة أثناء الحرب.

كل ذلك دفع الوزارة نحو تبني العديد من البرامج الصحية وبرامج الدعم النفسي في محاولة للتخلص من تداعيات الحرب على نفسية الطلاب، وانعكاسها سلباً على سلوكهم وتحصيلهم، وقد تم ذلك بمشاركة ودعم العديد من المؤسسات المحلية والدولية المهتمة بالجوانب الصحية والنفسية، وفي هذا الإطار كذلك عملت الوزارة على توفير المستلزمات الصحية للطلبة من مياه صحية وتطعيمات ووجبات صحية، كما قامت بعقد العديد من الورش والدورات وتوزيع النشرات التوعوية بالمستجدات الصحية، وكان مرض أنفلونزا الخنازير (H1N1) من التحديات الكبيرة التي واجهتها الوزارة نظراً للتصعيد الإعلامي والإشاعات المغرضة التي روجت حول انتشار هذا المرض، وقد نجحت الوزارة إلى حد كبير في الخروج من هذه الأزمة بما لم يؤثر إطلاقاً على سير العملية التعليمية.

وعلى صعيد الإرشاد التربوي قامت الوزارة بتوفير مرشدين تربويين كبداية لأولئك الذين استنكفوا عن العمل بداية العام الماضي، وها هم يقومون بدورهم في تقديم الدعم النفسي والسلوكي والاجتماعي للطلبة، كما

تم تحقيق العديد من الانجازات على صعيد برامج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من حيث توفير الأدوات والمناهج والبرامج المناسبة لهم.

#### 9. الأنشطة الطلابية إبراز للهوية وفرصة للتعبير:

ظل موضوع الأنشطة الطلابية اللا منهجية يحتل الصدارة وفي صلب اهتمامات الوزارة، بهدف إبراز هوية الطلبة واكتشاف إبداعاتهم ومواهبهم من خلال التخطيط للنشاطات التي يمارسها الطلبة داخل المدارس والمرافقة للمناهج التعليمي والمتمثلة في: النشاط الثقافي، والنشاط العلمي، والنشاط الفني، والنشاط الاجتماعي، والنشاط الرياضي، والنشاط الكشفي، ومتابعة تنفيذ هذه النشاطات.

لقد هدفت الوزارة من إدخال هذه النشاطات إلى مدارسها وتطويرها إلى دعم المنهج التعليمي، وإخراج المعارف والمعلومات التي يتضمنها من إطارها النظري المجرد إلى الإطار العملي بإشراف معلمهم، هذا من جهة، كما هدفت الوزارة إلى إبراز الهوية الوطنية للطلاب، وإلى إتاحة الفرصة له للتعبير عما يجول في ذهنه من أفكار وعما يختزن في نفسه من طاقات وإبداعات، وربطه بالواقع الحياتي الذي يعيشه وبما يدور حوله في عالم أصبحت الأمم تتنافس فيه في مواكبة الانفجار المعرفي الذي أصبح إحدى السمات الرئيسة له من جهة أخرى. إن الأنشطة الطلابية اللا منهجية التي تمارس في المدارس إنما هي وسيلة تسهم في تشكيل شخصية الطالب بجوانبها المعرفية والوجدانية والجسمية، وتعمل على ترسيخ الهوية الوطنية له. إن الطالب وهو محور العملية التربوية التعليمية يشكل بؤرة اهتمام وزارة التربية والتعليم العالي، من حيث صقل شخصيته وتنمية الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية فيها، وتربيته تربية تتوازى فيها هذه الجوانب، لتشكل منه لبنة تسهم في بناء مجتمعه ووطنه.

وضمن هذا التوجه قامت الوزارة بالعديد من برامج النشاط الطلابي من خلال الإدارة العامة للأنشطة، من ضمنها إعداد القيادات الرياضية والكشافية من خلال الدورات، وتنفيذ العديد من العروض المسرحية المميزة، وبرامج التعلم باللعب، وتعزيز مكانة القدس وحق العودة في نفوس الطلبة، وتأهيل القيادات الطلابية، كما أدخلت الوزارة العديد من أوجه النشاط الإسلامي كدورات التلاوة، ومسابقات حفظ القرآن الكريم وبرامج الثقافة الإسلامية.

#### 10. القياس والتقويم، فرصة لقياس التغيير:

إن الوقوف على الوضع التعليمي ينبغي أن يقوم على أسس سليمة لتقويم الأداء، تستطيع الوزارة من خلالها التعرف على مكان القوة والضعف في تحصيل الطلبة، ولقد عكست النتائج الأخيرة خلال السنوات الخمس السابقة انخفاضا واضحا في التحصيل، مما دق ناقوس خطر عظيم ينبهنا إلى ضرورة تدارك الخطر قبل أن يعم.

لقد أعطت الاختبارات الوطنية والدولية والموحدة مؤشرات دقيقة عن أداء الطلبة في كافة المباحث والصفوف والمراحل، وهذا الأمر ساهم في توفير قاعدة بيانات شاملة تحدد مواطن القوة والضعف، وترتبط بين العوامل المختلفة التي قد تؤثر أو تتأثر بالتحصيل، ومن هذا المنطلق كانت برامج التقويم الوطني تلقى اهتماما واسعا لكونها رافدا لصناع القرار حول سياساتهم وبرامجهم وقراراتهم.

وفي هذا الإطار تنفذ الوزارة العديد من حلقات وبرامج التقويم التربوي منها ما هو ثابت كامتحانات الثانوية العامة والامتحانات الموحدة، ومنها ما هو دوري كل سنتين أو أربع كالاختبارات الوطنية والدولية.

#### 11. التخطيط، دراسة للواقع واستشراف للمستقبل:

قبل سابقا أن سوء التخطيط أو عدمه هو تخطيط للفشل، ولكي تتأى الوزارة بنفسها عن ذلك، ركزت بشكل أساسي وجوهري على التخطيط الواقعي والمنطقي، الذي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية على الصعيدين المحلي والدولي، فكانت الخطط الخمسية، والسنوية (التشغيلية)، والرعية، ولما تأزم الوضع الداخلي للنظام التربوي كنتيجة للانقسام، تم حجب التمويل والبرامج واستكف العاملين في الحقل التربوي، واشتد الحصار، فكان لابد من العمل بخطة الطوارئ المعدة سلفاً. إن التخطيط في مثل تلك الظروف واجه تحديا كبيرا فاق التوقعات، وكان كفيلا بإسقاط أعتى الخطط والبرامج، فحين صيغت خطة الطوارئ الملحقة بالخطة الخمسية لم يصل إلى أذهان واضعيها في أعلى السلم أو أسفله، أن الأمر سيصل إلى تلك المرحلة، فلا موارد مادية، ولا موارد بشرية، ولا ظروف سياسية ولا اجتماعية مواتية، مع ذلك كله استطاعت الوزارة الوقوف والصمود وقامت بإعداد الخطط البديلة الطارئة، وهي تعكف حاليا إلى إعداد خطط لسنة واثنين لمواجهة الظروف الراهنة. ولقد استطاعت الوزارة من خلال الإدارة العامة للتخطيط توفير العديد من قواعد البيانات الإحصائية والتي تمثل رافدا مهما للتخطيط، كما استطاعت رصد العديد من الانجازات المهمة كبرامج تنظيم البحث التربوي والعلمي، وبرنامج تطوير قدرات الطلبة المعلمين قبل الخدمة، وإدخال تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS ، وتوفير قواعد بيانات شاملة ومحوسبة للطلبة **COMPUTERIZES STUDENT PROFILE** .

## الصعوبات والمعوقات:

### أولاً: الصعوبات العامة:

1. **الحصار والظروف الطارئة:** لا مجال للشك في أن هذا هو العائق الأساسي أمام وزارة التربية والتعليم العالي، مما انعكس سلباً على جودة التعليم الفلسطيني، فالمدرسون والطلبة يعانون من ضغوط لا تقطع، بل هم أيضاً عرضة للخطر بالمعنى الكامل للكلمة، ولا شك أن فرص التعلم النوعي قد تقلصت بشكل كبير كنتيجة للتأثيرات النفسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الظروف الطارئة على النظام التربوي برمته، كما توقفت بعض البرامج الهادفة إلى تحسين جودة التعليم كبرنامج الطلبة الجرحى، في حين تم استئناف بعض البرامج الأخرى كبرنامج التعليم الموازي بعد أن كان متوقفاً لمدة تزيد عن عامين.

وتسعى الوزارة من خلال الدراسات المسحية نحو قياس مدى تأثير تلك الظروف الطارئة على كافة النواحي التربوية والسلوكية والنفسية والاجتماعية للطلبة بشكل دقيق، فقد أفادت بعض البحوث والدراسات التي نفذتها بعض المؤسسات والجمعيات إلى ازدياد حالات العنف المدرسي بعد الحرب الأخيرة على غزة.

لقد أفرزت الحرب الأخيرة على قطاع غزة واقعا تربوياً مريراً، فقد واجهت وزارة التربية والتعليم العالي منذ نهاية الحرب في مطلع العام 2009م حرباً أخرى من نوع آخر، فقد قام الاحتلال بتدمير عدد كبير من المدارس إما كلياً أو جزئياً، ومنعت القرطاسية من الدخول بفعل الحصار، ودمر أثاث العديد من المدارس، وتأخر دخول الكتب المدرسية، كما عانى كثير من الطلبة من أوضاع نفسية وسلوكية صعبة كنتيجة لما تعرضوا له خلال الحرب، رغم ذلك كله، سعت الوزارة نحو استثمار غالبية الموارد البشرية والمالية لمعالجة هذه القضايا، ولعل من العجيب وغير العادي أن يتمكن النظام المدرسي في الحفاظ على وجوده بل وأن يتوسع في ظل هذه الظروف.

2. **المنهج الموسوعي والمثقل بالمعلومات:** بالرغم من نجاح عملية تصميم وتطوير المناهج الفلسطينية الجديدة بصفة عامة، فقد ظهرت قرائن بعد بضع سنوات من تطبيق هذه المناهج تشير إلى وجود مشكلة خطيرة تتمثل في العبء المنهجي الزائد، فقد اتفقت آراء المدراء والمدرسين والآباء والطلاب والمشرفين التربويين على أن المنهج الجديد هو "مفرط في الطول" و"غاية في الصعوبة". ولا شك أن لهذا الأمر محاذيره من حيث الجودة ووثاقه الصلة.

إن فرص التعلم لتتقوض حين لا يتيسر إلا القليل من الوقت الذي يكرس للعديد من المواضيع الأساسية، وإن حقيقة أن المدرسين والطلبة يمددون زمن حصصهم الدراسية طوعاً كي يتمكنوا من تغطية المنهاج لهي خير دليل على هذا الأمر، كذلك فإن المنهج التقليدي الذي يؤكد على الحقائق والمعارف الوصفية والنظريات المجردة لا يفسح مجالاً -أو حيزاً من زمن الحصص الدراسية- لتطوير المهارات المعرفية الفكرية أو مهارات المواطنة المطلوبة من المتعلمين في القرن الحادي والعشرين. وإلى هذا، فإن الحمل التدريسي الزائد يستنفذ المزيد من طاقات المدراء والمشرفين التربويين وغيرهم من مسؤولي الدعم الذين يميلون إلى التركيز على ضرورة تغطية المنهاج الدراسي بأكمله. ولهذا فإن تقوم حالياً بإجراء تقييم للمجالات الجديدة والتحسينات التي أدخلت على المنهاج الفلسطيني، لأن هذا التقييم سيمكن وزارة التربية والتعليم العالي من مراجعة قضايا

التمفصل (التمييز) والتسلسل ومن إشراك المدرسين والمجتمع المدني في عملية تطوير وتحسين المناهج الدراسية وتطبيقها.

إن ارتباط المناهج الفلسطيني الواحد في الضفة الغربية وقطاع غزة، يستوجب منا أعلى قدر من التنسيق والتناغم، ليتم الوصول لآلية واضحة ومحددة وموحدة وملزمة للجميع في التعامل مع المناهج سواءً بالتعديل أو الحذف أو الإضافة، ولعل ضعف التنسيق الواضح كنتيجة للوضع الراهن يشكل عقبة أساسية أمام التوصل لصيغة موحدة وشاملة لتعديل المناهج، ولعل واقع المناهج هو أحد العوامل الأساسية التي تفسر النتائج التي خلصت إليها دراسة **TIMSS 2007**، ونتائج الاختبارات الوطنية والموحدة.

**3. ضعف التحاق الطلبة في بعض فروع التعليم الثانوي:** هناك خلل خطير في معدلات التحاق الطلبة بين فروع الدراسة الثانوية المختلفة، وأكثر ما يدعو للقلق هو تضائل التحاق الطلاب بالقسم العلمي وذلك بسبب عامل العرض والطلب وبسبب العوائق، وعلى العكس من هذا، لا يزال قسم العلوم الإنسانية آخذاً في التوسع والزيادة من حيث إقبال الطلبة عليه، مما يثير الشكوك فيما يتصل بمستقبل الفروع الأخرى، ولقد أظهرت إحصائيات الطلبة الملتحقين بامتحانات الثانوية العامة في شهر يونيو 2009م أن عدد الطلبة المتقدمين لامتحان في فرع العلوم الإنسانية بلغ 25407 طالباً وطالبة، في حين التحق بامتحان الفرع العلمي 6220 طالباً وطالبة فقط، وعلى صعيد الفروع الأخرى التجاري والزراعي والصناعي والاقتصاد المنزلي فقد التحق بها جميعاً 169 طالباً وطالبة.

إن استمرار هذا التوجه سيترتب عليه استمرار انخفاض عدد الطلاب الذين يحتمل التحاقهم بالفرع العلمي في التعليم الثانوي وبالتالي استمرار زيادة نسبة الطلبة في فرع العلوم الإنسانية، وتزداد خطورة هذه المشكلة إذا ما أخذنا في الحسبان أن التعليم المهني لا يمثل خياراً حقيقياً لطلاب المرحلة الثانوية، ومن هنا فإن التصدي لمعالجة هذا الخلل وآثاره يتطلب تغييرات في سياسة المناهج في المرحلتين الأساسية والثانوية كما يتطلب إصلاح التعليم المهني -الذي تم التخطيط له بالفعل- في المستويات الثانوية، إلا أنه سيتطلب أيضاً مراجعة نظام الالتحاق بالتعليم العالي المعمول به حالياً على مستوى الجامعات والكليات المتوسطة فضلاً عن سياسة المعونات التي تقدم للطلبة.

**4. جودة المدرسين وفعاليتهم وحوافزهم ودافعيتهم:** إن النظام الحالي القائم على إعداد المدرسين قبل بدء خدمتهم يفرط في تركيزه على المضمون والمحتوى التقليدي في المنهج كما يفتقر إلى التدريب العملي الضروري، ونتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد المدارس خلال السنوات الأخيرة، فقد تعذر إعطاء الأولوية لجودة برامج إعداد المدرسين.

إن إعداد المدرسين خلال الخدمة يتوقف إلى حد بعيد على مشاريع فردية يتم تمويلها من قبل جهات دولية مانحة، وبالتالي فإنه لا بد من تطبيق إستراتيجية ورؤية وطنية بهذا الخصوص، وفضلاً عن هذا، فإن العبء التدريسي الزائد وتأثير وجود طاقم تدريسي جديد كنتيجة لاستكاف العديد من المعلمين ذوي الخبرة وإعادة توزيع المدرسين الاضطراري وانعدام الحافز لتحسين نتائج تعلم الطلاب لها أثرها الذي لا يخفى على مستوى جودة وكفاية المدرسين، ومع ذلك فإن العديد من المدرسين الجدد قد أثبتوا كفاءة والتزاماً عالياً خلال العام السابق،

وبالتالي بدأت مشكلة نقص الخبرة تذوب شيئاً فشيئاً، وإذا كان النظام التعليمي الحالي قد استطاع أن يصمد في ظل الظروف الحالية والسابقة، فإن هذا الصمود لم يكن ليتحقق لولا صدق الانتماء وإخلاص العمل.

**5. ضعف خدمات التوجيه والإرشاد والدعم الخارجي للمدارس:** إن الإشراف والتوجيه والإرشاد -بل وحتى الخدمات الأكثر تخصصاً مثل خدمات الدعم الخارجي للمدارس- هي أمور لا غنى عنها في سبيل تحسين جودة التعليم خاصة بعد الحرب الأخيرة على غزة، حيث تزداد أهمية هذه الخدمات في دعم مدرّاء المدارس والمدرسين، وفي تيسير مشاركة الآباء وفي إيلاء الاهتمام بكل طالب من الطلبة على حدة.

إن غالبية المدارس في قطاع غزة لا تنتفع حالياً بهذه الخدمات بالطريقة المناسبة، وذلك كنتيجة لاستكاف العديد من المرشدين عن عملهم منذ ما يزيد عن عام، علاوة على أن المرشد الواحد مطلوب منه تقديم الدعم النفسي والإرشادي لأكثر من 500 طالب، كما أن هناك ضعفاً واضحاً في برامج الإرشاد المقدمة من الجمعيات والمؤسسات الوطنية والدولية نتيجة لكونها تخدم أهدافاً محددة تتعلق بالمولين لتلك البرامج بعيداً عن احتياجات الطلبة النفسية والإرشادية.

**6. عدم استقلالية المدارس وضعف القيادة والدور الغامض لمجالس أولياء الأمور:** من وجهة نظر الإدارة السليمة، لا يزال نظام التعليم في فلسطين نظاماً مركزياً وهرمياً، وقد سعت الوزارة دوماً نحو الوصول إلى اللامركزية شيئاً فشيئاً، نظراً لأن الميدان التربوي غير مهياً حالياً لتطبيق النظام اللامركزي، ولعل هذا أحد العوائق الرئيسية أمام المشاريع والمبادرات الحالية التي تلح على التطور الذاتي للمدارس وعلى التقييم الذاتي والتخطيط القائم على المدرسة، ... الخ، وهي أمور يعتقد أنها ستحدث فرقاً جوهرياً من حيث جودة وصلة التعليم المدرسي، إن إيجاد المدرسة الفاعلة يتطلب وجود الحوافز -والتي قد تقتضي تمويلاً مباشراً للمدرسة- بالنسبة لهم كي يعملوا على تحسين الجودة وكي يكونوا مسؤولين أمام مجتمعهم. كذلك فإن هذا يدعو إلى وجود رؤية مختلفة لدور القيادة، وبالقدر نفسه من الأهمية، إلى مشاركة ومساهمة أكبر من جانب أولياء الأمور، وبهذا الخصوص، ووفقاً لما يراه بعض مدرّاء المدارس، فإن دور أولياء الأمور سلبي جداً في مجال الارتقاء بالمؤسسة التي تقدم التعليم لأبنائهم، وبالتالي فهم لا يقومون إلا بالقليل من أجل تعزيز استقلالية المدرسة والقدرات المؤسسية.

**7. كثرة المشاريع الموجهة وفقاً لقانون العرض والتي تفتقر إلى رؤية استراتيجية وإلى تقييم التأثير الضروري في استجابة جزئية للحاجات المتزايدة لنظام التعليم الفلسطيني:** وبسبب قصور التنسيق بين الجهات الدولية المانحة، فقد شهدت السنوات الأخيرة كثرة في المشاريع والمبادرات والتي تتجه في معظمها نحو العرض والتي عادةً ما يكون استمراريتها وأثرها المحتمل على تحسين الجودة غير متوافقين مع الرؤية العامة، كما تفتقر في كثير من الأحوال إلى تصور لنظام تقييم داخلي في هذه البرامج والسياسات، وحينما تجرى عمليات التقييم فإنها تنزع إلى التركيز على المدخلات إلى نظام التعليم بدلاً من التركيز على نتائج تعلم الطلاب أو القدرات المؤسسية للمدرسة.



8. ضعف التواصل بين وزارة التربية والتعليم العالي في غزة ورام الله؛ بسبب الأوضاع السياسية القائمة: وهذا أدى إلى تعطيل الخطة الخمسية للوزارة، وبالتالي تعطل الدعم المادي للعديد من المشاريع المشتركة بين غزة ورام الله، كما أثر ذلك على تنفيذ كثير من المشاريع الريادية، وعدم تعيين الموظفين خلال الأعوام من 2006-2009م من رام الله، مما استدعى تثبيتهم من خلال الحكومة الشرعية في غزة، كما توقفت الوزارة في رام عن دفع العديد من المخصصات كصرف مكافآت العاملين في الثانوية العامة من مراقبين ومصححين ولجان الفرز والمتابعة.

9. ضعف الميزانيات المخصصة للوزارة: حيث أن الضائقة المادية التي تمر بها الحكومة في غزة انعكس بصورة كبيرة على ميزانية وزارة التربية والتعليم، وبالتالي عانت الوزارة من ضعفا عاما في النفقات والميزانيات، وقد ترتب على ذلك عجزا كبيرا في تغطية احتياجات المديرات والمدارس والمعلمين والطلبة من الأدوات المساندة والخدمات.

### ثانياً: الصعوبات الداخلية:

#### 1. ما يتعلق بالوزارة:

- عدم قدرة الوزارة على استكمال بناء المدارس أو بناء مدارس جديدة.
- عدم توفير التمويل اللازم للعديد من النشاطات التي تقوم بها الوزارة وبخاصة التطويرية منها.
- الشواغر في الوزارة والمديرات (المستكفون عن العمل).
- ارتفاع معدل الكثافة الصفية.
- ارتفاع عبء المدرس اليومي من الحصص الدراسية.

#### 2. ما يتعلق بالحكومة:

- قلة الميزانيات المخصصة للتعليم.
- قلة الأراضي المخصصة للتعليم.

#### 3. المجلس التشريعي:

- عدم اعتماد مشاريع تشريعية خاصة بالتعليم العام والخاص.
- ضرورة العمل على تطوير قانون التعليم العام والخاص.

#### 4. ما يتعلق بمؤسسات أو جهات داخلية مثل ديوان الموظفين ووزارة المالية وجهات التشريع.

- عدم إمداد الوزارة بالميزانيات المطلوبة لتمويل المشاريع التطويرية والأنشطة الخاصة بالوزارة.
- عدم اعتماد هيكلية واضحة للوزارة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحالية.

## ◆ الحلول المقترحة:

أولاً: الصعوبات العامة، يمكن حلها من خلال:

- توفير آلية واضحة تكفل تمويل المشاريع وصرف المكافآت وتثبيت المعنيين في الوظائف المختلفة بآلية عمل يتم الاتفاق عليها.
- تدريب نخبة من المخلصين في الوزارة على كيفية التعامل مع المؤسسات المانحة بأساليب محددة لضمان الحصول على التمويل اللازم لتلبية احتياجات الوزارة المختلفة.
- فيما يتعلق بالإضرابات المسيّسة فقد نجحت الوزارة إلى حد كبير في تجاوز هذه المشكلة (المعضلة) وتم تثبيت العديد من المعلمين المساندين ويجري الآن بنجاح ميمز إنهاء إجراءات تثبيتهم.
- توفير الميزانيات المطلوبة للتغلب على الصعوبات الفنية المتمثلة في المنهاج وضعف مستوى الطلاب وخدمات الإرشاد والتوجيه.

ثانياً: الصعوبات الداخلية، يمكن حلها من خلال:

- تخصيص ميزانية لوزارة التربية من وزارة المالية؛ لتغطية الأنشطة الضرورية التي تقوم بها الوزارة.
- منح الوزارة المزيد من الصلاحيات في التعيينات واتخاذ القرارات في مختلف الجوانب وشتى المجالات.
- زيادة ميزانية وزارة التربية والتعليم العالي.
- زيادة مساحة الأراضي المخصصة للتعليم.
- العمل على تخصيص ميزانية لتطوير الكادر البشري.

## الملخص التنفيذي:

### الإنجازات:

- حصر أضرار الحرب بصورة مفصلة، وتجهيز الأضرار في صورة عطاءات للتنفيذ في أي لحظة.
- صيانة الدورات في 3 مدارس بتمويل من منظمة أوكسفام، وصيانة جزئية لـ (26) مدرسة بتمويل من الإغاثة الإسلامية، إضافة إلى صيانة شاملة لسبع مدارس متضررة بشكل كبير في الحرب عن طريق الإغاثة الإسلامية وتمويل مؤسسة أيادي الخير نحو آسيا (ROTA) القطرية، كما تم البدء بصيانة 4 مدارس ذات الأضرار الكبرى من الحرب عن طريق الإغاثة الإسلامية وتمويل ROTA، والبدء بمشروع إنشاء 5 فصول في مدرسة شهداء المغازي بتمويل مجمع النقابات الأردنية وبواسطة الهيئة الدولية العربية لإعمار غزة.
- البدء بإنشاء 5 دورات جديدة بدل مدمر بتمويل البنك الإسلامي/جدة عن طريق قطر الخيرية، والبدء بصيانة 14 دورة تضررت في الحرب بتمويل البنك الإسلامي/جدة عن طريق قطر الخيرية، كما تم البدء كذلك بصيانة 6 مدارس متضررة بشكل متوسط من الحرب بتمويل البنك الإسلامي/جدة عن طريق قطر الخيرية.

- إزالة جزئية وكاملة لـ 13 مدرسة دمرت في الحرب بتمويل البنك الإسلامي/ جدة عن طريق قطر الخيرية.
- توريد أجهزة إلكترونية بدل تالف من الحرب بتمويل البنك الإسلامي/جدة عن طريق قطر الخيرية.
- إعداد ثمانية أدلة (مرشد) للمعلمين في مبحثي اللغة العربية والرياضيات للفصلين الدراسيين بعد عشرات اللقاءات مع المشرفين والمديرين وبعض المعلمين، وقد تم تزويد المديريات بها والعمل بها منذ بداية هذا العام.
- توحيد خطة توزيع المقررات في جميع المباحث من خلال اجتماعات مكثفة مع المشرفين لمدة خمسة أيام متتالية (23-24-25-26-27/8/2009م).
- تخفيف المناهج الفلسطينية من خلال تحديد الموضوعات التي يمكن شرحها بطريقة أو بأسلوب المناقشة العامة.
- البدء بعملية جمع المعلومات لتقييم بعض المباحث المنوي تعديلها وهي اللغة العربية (5-9) والتربية الإسلامية (5-9) والتاريخ (7-10) والجغرافيا (7-10) لمعرفة ما لها وما عليها بهدف تحسينها مع بداية العام القادم.
- الانتهاء من مشروع تطوير التكنولوجيا للصف الثاني عشر الذي بدأ بتاريخ 2009/2/15م، وإعداد كتاب جديد بطبعة جديدة بتاريخ 2009/9/10م، وكذلك كتاب الصف الحادي عشر في المبحث نفسه بتاريخ 2009/9/12م (طبعة جديدة).
- الانتهاء من المشروع الكبير بعنوان : " تعزيز حضور القدس في المناهج الفلسطينية" وفي ستة مباحث ضمن خطة متكاملة، وبعد ورشات عمل متعددة حيث تمت الاستعانة بخبراء من الوزارة والمديريات والجامعات، وبدأ التنفيذ في خطوة رائدة مع بدايات الفصل الدراسي.
- الانتهاء من مشروع التعليم التكنولوجي من خلال تزويد (22) مدرسة بمختبرات التعليم التكنولوجي لأول مرة في فلسطين، بالتعاون مع الإغاثة الإسلامية، وسيبدأ تزويد المدارس بهذه المختبرات مع بداية الفصل الدراسي الثاني على مراحل.
- البدء بتنفيذ مشروع تعزيز حضور حق العودة في المناهج الفلسطينية بالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين، حيث تم عقد ثلاث ورشات بخصوص هذا الموضوع، ومن المتوقع أن يتم إعداد مادة متكاملة، أملين البدء بتطبيقها مع بداية العام القادم.
- رسم خطة متكاملة للبدء في تنفيذ مشروعين كبيرين لدعم طلبة الثانوية العامة، الأول بعنوان التعليم المساند للطلاب فقط، والثاني توسيع وتكبير تجربة التعليم التمكيني الذي تم تطبيقه في العام الماضي.
- رسم خطة متكاملة لمنهاج موحد لرياض الأطفال.
- متابعة الكتب التجارية والإجابات المذكورة في مذكرات خارجية لمختلف مباحث المنهاج الفلسطيني، وإصدار نشرة لمحاربتها وبيان آثارها السلبية 2009/8/5م.
- توزيع (2000) نسخة على المدارس بعنوان (نماذج ممرحة من المنهاج الفلسطيني) يوم الثلاثاء الموافق 2009/9/8م.

- بث (120) ساعة تعليمية عبر الأكاديمية البريطانية للتعليم الإلكتروني من خلال تعاون الوزارة مع بوليتكنك فلسطين من خلال اتفاقية تم توقيعها بتاريخ 2009/4/8م، وقد تمت عملية البث بإشراف ومتابعة مركز المناهج - غزة.
- حذف بعض الموضوعات المقررة في الثانوية العامة، تقديراً لظروف غزة الصعبة بسبب الحصار المتواصل، والعدوان الذي تعرض له القطاع، وقد شمل الحذف مختلف المباحث في القسمين العلمي والمباحث الإنسانية.
- دعم طلبة الثانوية العامة من خلال بث دروس المراجعة عبر الإذاعات منها (الأقصى - ألوان - فرسان الإرادة).
- تنفيذ مشروع التعليم التمكيني لطلبة الثانوية العامة، والذي امتد ما بين 2009/4/22م وحتى 2009/5/30م، بدعم من اليونسكو، ومتابعة منتدى شارك الشبابي وذلك من خلال اثني عشر مركزاً تعليمياً موزعة على المديرية الست، بمعدل مركزين لكل مديرية، وقد استهدف هذا المشروع الطلبة دون المستوى أو الأكثر تضرراً.
- وضع الإجابات النموذجية لكتب المقررات للصف الثاني عشر (المباحث الإنسانية 2009/1/30م)، ( المباحث العلمية 2009/2/8م) والاتفاق على إجابة بعض الأسئلة المختلف فيها في مبحث الإدارة والاقتصاد بتاريخ 2009/8/5م.
- عقد يوم دراسي بعنوان : (ضعف التحصيل الدراسي، الواقع والطموح) بتاريخ 2009/3/19م، بخبرات داخلية من الوزارة وخبرات الجامعات الفلسطينية، وقد تم إعداد تقرير مفصل في ذلك وإرساله إلى المسؤولين.
- إنهاء الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر تربوي بعنوان : " الثانوية العامة، إلى أين؟ " من خلال تحديد محاور المؤتمر وإعداد المطوية وتوزيعها بشكل رسمي على المدارس والمديرية والوزارة.
- تقييم المواد المساندة التي أخرجتها وكالة الغوث في المباحث الأربعة (لغة عربية- الرياضيات- العلوم- اللغة الإنجليزية).
- تقييم منهاج حقوق الإنسان في الوكالة من الصف الثاني وحتى السادس.
- تحكيم قصص وصلت إلى المدارس من مؤسسة تامر ومركز ابداع المعلم ووزارة الثقافة.
- توزيع (700) حقيبة على المدارس والأذنة في الوزارة يوم الأحد الموافق 2009/8/30م، بدعم من مؤسسة مركز العمل التنموي (معاً).
- توزيع (250) زياً مدرسياً وحقيبة على التلاميذ في المرحلة الأساسية (1-2-3) بتاريخ 2009/10/8م، وبدعم من مركز العمل التنموي (معاً).
- طرح وتنفيذ عطاء طباعة الكتب المدرسية رقم 2009/15 للعام الدراسي 2009/2010م بعدد (6,300,397) نسخة وبتكلفة مالية قدرها (16,716,507,410) شيكل في محافظات قطاع غزة.

- تأمين طباعة الكتب المدرسية للفصلين الدارسين الأول والثاني للعام الدراسي 2010/2009م ومتابعة الإحالات مع المطابع التي رست عليها العطاءات وعمليات التوريد والتسليم للمستودعات حسب المواصفات المطلوبة.
- توفير الكتب المدرسية للطلبة في جميع الصفوف من (1-12) والمدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث الدولية.
- طباعة كتب محو الأمية لتعليم الكبار وتوفير الكتب المدرسية للطلبة المكفوفين " بطريقة برايل " .
- توفير مستودع للكتب المدرسية لمديرية شرق غزة وفصله عن مستودع مديرية غرب غزة.
- إعداد دراسات حول العديد من المشاريع المقترحة كمشروع إنشاء مطبعة حكومية للكتب والمدرسية بمحافظات غزة، ومشروع إنشاء مستودعات للكتب المدرسية في مديريات التعليم بشمال غزة وخان يونس، ومشروع تكبير صفحات الكتب المدرسية للطلبة ضعاف البصر .
- تحديد حاجات أقسام الإشراف التربوي في المديريات من المشرفين التربويين، والإعلان عنها بالتعاون مع الإدارة العامة للشؤون الإدارية، وعقد امتحان تحريري للمتقدمين لوظيفة مشرف تربوي ومشرف تدريب .
- تنفيذ مشروع التعلم من خلال اللعب ومعالجة ضعف حوالي (6000) طالب وطالبة في اللغة العربية والرياضيات في (60) مدرسة أساسية بتمويل من اليونيسيف.
- تسجيل أفلام تعليمية بالتعاون مع الجامعة الإسلامية ليتم استخدامها من الجامعة كوسيط تدريبي، وتسجيل أفلام تعليمية خاصة بالوزارة لدعم الجانب النظري في التدريب بالجانب العملي.
- تنفيذ مشروع التعليم العلاجي والتعلم النشط على 6000 طالب في 60 مدرسة من مدارس الوزارة.
- إعداد العديد من المواد التدريبية والإثرائية كالمواد إثرائية للطلبة المتفوقين في مبحثين لكل صف من صفوف (5-11)، وإعداد مادة تدريبية لمشروع التعلم من خلال اللعب، وإعداد كراسة أنشطة لمشروع التعلم من خلال اللعب في مبحثي اللغة العربية والرياضيات، وإعداد اختبارات تشخيصية في اللغة العربية والرياضيات ضمن مشروع التعلم من خلال اللعب، وإعداد مادة تدريبية حول أساليب التدريس الحديثة بتمويل من اليونيسيف، وإعداد مادة تدريبية حول أساليب التدريس لتنمية التفكير بتمويل من الإغاثة الإسلامية، وإعداد دليل للمراجعة في بداية العام الدراسي 2009-2010 للصفوف من 2-12 في عدة مباحث.
- تطوير العديد من المواد التدريبية كتطوير المادة التدريبية للتعليم العلاجي التمكيني، وتطوير (17) مادة تدريبية في التربية العامة والمباحث المختلفة لتدريب المعلمين الجدد.
- عقد العديد من الدورات والبرامج التدريبية للمعلمين والمشرفين ومدراء المدارس في كافة المجالات والمباحث وكافة المديریات كدورات الأساليب والمحتوى والمواطنة والتعلم باللعب والتعليم العلاجي التمكيني والبحث الإجرائي والتخطيط الاستراتيجي. حيث استفاد من تلك الدورات أكثر من 8000 موظف.
- انجاز النتائج النهائية ونتائج الإكمال لامتحانات الثانوية العامة للعام الدراسي 2008-2009م ونشرها علي الموقع الخاص بنتائج الثانوية العامة

- متابعة العمل علي نظام الإدارة المدرسية مع المدارس المعنية ( العينة التجريبية )، وعقد ورشات تدريبية للمعنيين، كما يتم تطوير نظام الإدارة المدرسية بناء علي متطلبات واحتياجات المدارس في الميدان، وإضافة خدمة الاستعلام لأولياء الأمور عن سجلات العلامات والغياب لأبنائهم، وإضافة خدمة المتابعة لرؤساء أقسام التقنيات وذلك لمتابعة المدارس المعنية كل حسب مديريته .
- تطوير نظام خاص بالتدريب عبر الويب.
- عقد ورشات عمل لتدريب رؤساء أقسام التقنيات والمهندسون في المديریات علي الخدمات الإلكترونية .
- تحليل نظام الشؤون الإدارية تمهيداً لبناء النظام الخاص بهم .
- إنشاء نظام خدمات البنية التحتية الافتراضية (Virtual Infra Structure Service) ففي ظل نقص الموارد المتاحة في الوزارة وصعوبة الحصول عليها فقد تم إنشاء هذا النظام وتطبيقه في الوزارة حيث أتاح هذا النظام إمكانية استضافة عدد من السيرفرات الافتراضية على سيرفر حقيقي واحد حيث أدى ذلك الى تحقيق العديد من الفوائد كتوفير قدر كبير من المال حيث كنا في السابق نحتاج إلى سيرفر مادي لكل خدمة حيث تم توفير ما يقارب 10000 دولار للوزارة، واستضافة أكثر من سيرفر أو خدمة على جهاز مادي واحد تتيح سهولة في إدارة أجهزة السيرفرات، وتسهيل عملية النسخ الاحتياطي والاسترجاع حيث يمكن عمل عدة نسخ من نفس نظام التشغيل، وزيادة كفاءة النظام بنسبة 80%، وزيادة مركزية الأمن للشبكة والسيرفرات، وإمكانية إدارة الشبكة من خلال الإنترنت.
- متابعة البريد الداخلي للوزارة، حيث أتاح هذا النظام دعم التواصل بين جميع موظفي الوزارة سواء في داخل مبنى الوزارة أو المديریات أو المدارس، وسهولة تبادل الملفات والبيانات والمراسلات بين الإدارات والأقسام المختلفة في الوزارة والمديریات، وجاري العمل حالياً للوصول تدريجياً إلى الاستغناء الكامل عن المراسلات الورقية واستبدالها بالمراسلات الإلكترونية من خلال البريد الداخلي.
- نظام الشبكة الظاهرية (VPN) وهي تقنية حديثة تم تطبيقها في الوزارة تقوم على إنشاء اتصال آمن لأجهزة الوزارة من الخارج عبر الإنترنت، حيث تساعد هذه التقنية الموظفين من القيام بأعمالهم من منازلهم كما ولو أنهم في مكاتبهم كما أنها تساعد طاقم الحاسوب في الوزارة من الدخول إلى شبكة الوزارة من الخارج وإجراء الصيانة اللازمة من خارج الوزارة إن لزم الأمر .
- البدء بإنشاء نظام (Ticket System) والذي يمكن من إدارة ومتابعة وتوثيق عملية الدعم الفني، كذلك عمل سجل الكتروني كامل لجميع عمليات الدعم الفني التي تتم.
- البدء بإنشاء ( DataBase Server ) وذلك لجمع جميع قواعد البيانات الموجودة في الوزارة في جهاز مركزي واحد.
- العمل على التغلب على مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وأثر ذلك على الخدمات الإلكترونية وذلك عن طريق العمل على شراء سيرفر اضافي وتجهيزه ووضعها ليكون في مركز الحاسوب الحكومي، وإطالة مدة تشغيل أجهزة السيرفر الموجودة في الوزارة وذلك عن طريق شراء بطاريات كبيرة وإعدادها للعمل لعدة ساعات بعد انقطاع التيار .

- استكمال توصيل خطوط الإنترنت للمدارس التي لم تصل إليها بعد، وذلك لتوفير الأرضية المناسبة للخدمات الإلكترونية.
- استخدام الخدمات الإلكترونية لموظفي الوزارة من خلال الربط المباشر مع الحاسوب الحكومي وليس من خلال الويب وذلك لتحسين الأداء وزيادة السرعة.
- تعيين ما يقارب ( 200 ) مدير ومديرة مدرسة جديد في مديريات التربية والتعليم للمحافظات الجنوبية بعد اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة.
- إعداد وتنفيذ العديد من برامج الدعم النفسي للطلاب والبرامج التدريبية للمرشدين والمعلمين بعد الحرب كتطبيق أسبوع الدعم النفسي، والتدخل في الأزمات، وبرنامج الحد من العنف، والصحة النفسية، ومشروع بيئة آمنة، ومشروع الوساطة الطلابية، إضافة إلى إعداد بعض الأدلة لبرامج الدعم النفسي وتوزيعها على جميع المديريات للعمل بموجبها.
- رسم بعض الرسومات المعبرة على جدران بعض المدارس في شمال القطاع وزراعة حديقة المدرسة بالتعاون مع مؤسسة هيئة مركز الشباب التنموي.
- توسيع القاعدة الإرشادية بتعيين 150 مرشدة في المدارس نظراً لأهمية وجود المرشد في كل مدرسة، ووضع 4 مشرفي إرشاد في المديريات لمتابعة أعمال المرشدين التربويين.
- إنشاء 6 وحدات علاجية لعلاج الحالات الفردية على مستوى المديريات بالتعاون مع برنامج غزة للصحة النفسية وخاصة التي ظهرت بعد الحرب الأخيرة على القطاع، وتنفيذ العديد من فعاليات الترفيه للطلبة كالأيام المفتوحة والرحلات والزيارات والندوات.
- غرف المصادر قدمت وما زالت تقدم خدماتها لحوالي 500 طالباً وطالبة منهم ( 220 ) في العام الماضي موزعين في 9 مدارس، والفئة المستهدفة هم الطلبة (الصف الأول حتى الصف الرابع) من الذين بحاجة لتنمية القدرات الخاصة بهم في مجال اللغة العربية والحساب وهم يعانون من صعوبات التعلم .
- طراً تحسن ملحوظ على المستوى الأكاديمي لدى الطلبة خاصة في مادتي اللغة العربية والحساب.
- مع بداية العام الدراسي الحالي 2010/2009م تم إعادة افتتاح مركز المصادر/ التربية الخاصة في مدرسة المعتصم حيث يعمل فيه في الفترة الحالية أربعة أخصائيين (أخصائي تربية خاصة، أخصائي علاج طبيعي، أخصائي علاج وظيفي، أخصائي علاج نطق) ويقدمون الخدمة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس مديرية غرب غزة بصورة أساسية وينتقلون لباقي المديريات حسب الحاجة.
- بلغ عدد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة المدموجين في مدارس التعليم العام في العام الماضي 1073 طالباً وطالبة باختلاف إعاقاتهم أما العام الدراسي الحالي فبلغ عددهم 2877 طالباً وطالبة.
- تعزيز وتفعيل نظام الرقابة الداخلية بالوزارة من خلال العديد من متابعة التزام المدارس والمديريات والإدارات العامة باللوائح والتعليمات الإدارية والمالية.
- تجهيز الكتاب الإحصائي للعام الدراسي 2010/2009م عن المؤسسات التربوية في محافظات غزة وتوزيعه على الإدارات المختلفة في الوزارة ومديريات التربية والتعليم في محافظات غزة.

- تنظيم البحث التربوي في الوزارة والتدريب الميداني في المدارس والمديريات من خلال اقرار بعض القرارات والتعميمات المنظمة للعمل.
- إعداد وإقرار الخطة السنوية للوزارة للعام الدراسي 2008 / 2009 ، 2009 / 2010، تحديد احتياجات الوزارة المادية والتدريبية للسنوات الخمس القادمة.
- تدريب أقسام التخطيط في المديريات على برنامج ArcGIS لنظم المعلومات الجغرافية، من خلال مشروع ممول من اليونيسيف وذلك لاستكمال مشروع الخريطة المدرسية، كما يتم حالياً استكمال حوسبة ملف الطالب " Student Profile " بتمويل من اليونيسيف.
- اعداد برنامج محوسب لاستخراج التقارير والمعلومات الإحصائية من قواعد البيانات المتوفرة.
- إعداد تقرير شامل حول التسرب الطلابي خلال العام الدراسي 2008/2009م.
- شغل العديد من الوظائف الإدارية بحسب هيكلية الوزارة المعتمدة، حيث كانت تلك الوظائف شاغرة نتيجة لاستنكاف العديد من العاملين في الوزارة والمديريات.
- تم تطوير العديد من المكتبات المدرسية (47 مكتبة) من خلال توفير الكتب والرفوف والأثاث المكتبي اللازم، كما تم توفير أجهزة LCD وحواسيب محمولة لمكتبات في 10 مدارس، وتم كذلك تطوير العديد من المختبرات العلمية في المدارس (12 مختبر) من خلال تزويدها بالأدوات المخبرية والأثاث اللازم.
- تم عقد بعض البرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير قدرات العاملين في الوزارة والمديريات في مجال الحاسوب، حيث تم تنفيذ دورات ICDL، SPSS، صيانة الحاسوب من خلال معهد التدريب التابع للوزارة، وقد استفاد من هذه الدورات (102) موظفاً ما بين إداري وفني ومدير مدرسة ومشرف تربوي.
- تم تقديم طعم O.P.V ضد شلل الأطفال وطعم D.T ضد الدفتيريا والكزاز للصف الأول وطعم Rubella ضد الحصبة الألمانية لطالبات الصف السادس وطعم d.t لجميع الطلبة في الصف التاسع، وقد تراوحت نسبة الطلبة المطعمين منذ بداية العام في كافة المراحل ما بين 96-99% من إجمالي الطلبة.
- تم إجراء الفحص الطبي الشامل لطلبة الصف الأول والسابع والعاشر ويذكر أن الفحص يشمل فحص الطول والوزن وحدة الإبصار والنحافة والقلب والخصية الهاجرة عند البنين وقد تراوحت نسبة الطلبة المفحوصين 40-60% من إجمالي الطلبة.
- قامت اللجنة الصحية المدرسية برصد الإصابات المدرسية والأمراض ومتابعة علاجها مع الجهات المختصة، وقد تبين لنا من خلال التقارير أن نسبة كبيرة من إصابات الطلبة تحدث بسبب العنف الطلابي وقد تم تنفيذ مشروع سياسة الحد من العنف في مديرية شرق غزة كعينة للمساهمة في الحد من ظاهرة العنف في المدارس على أمل أن يمتد المشروع لباقي المديريات في العام القادم.
- تم تدريب المعلمين و الطلبة أعضاء اللجان الصحية في محور السلامة العامة (مبادئ الإسعاف الأولي - دورات الإخلاء والإطفاء- السلامة على الطرق) وقد تم تنفيذ 270 لقاء تدريبي في هذا الإطار، كما تم تنفيذ 1200 ندوة تثقيفية بالتنسيق بين الصحة المدرسية ومؤسسات لها علاقة.



- تم تنفيذ 6 ورشات عمل تدريبية لمشروع صحة المراهقة / الصحة الإنجابية صديقة الشباب لعدد 128 مشارك ( مسئول صحة مدرسية، مرشد تربوي) في المديرية الست.
- أصدرت الوزارة نشرات توعوية حول وباء انفلونزا الخنازير ( تعريف بالوباء- أعراضه- طرق الوقاية منه ) منذ بداية العام الدراسي، وتم تفعيل اللجان الصحية في المدارس من خلال الإذاعة المدرسية، البوسترات، جلسات توعية، لقاءات مع الأهالي، ومع ظهور حالات في قطاع غزة تم تعطيل فرق الكشف الصحي لتتحول إلى فرق تثقيف وتوعية وذلك بالتنسيق التام مع وزارة الصحة، كما تم عقد اجتماع في مبنى الوزارة بحضور الوكيل المساعد ومشاركة النواب الفنيين و رؤساء أقسام الصحة المدرسية في المديرية الست لمناقشة الموضوع من كافة جوانبه، وتم كذلك إعداد بروتوكول خاص بكيفية التعامل مع الوباء في المدارس و التشديد على قواعد النظافة العامة وتوفير مستلزماتها بالشراكة مع وزارة الصحة، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات الأخرى.
- تم توفير مواد غذائية ووجبات عالية القيمة الغذائية للطلبة وتعزيز سلوكياتهم الصحية وبالتالي يؤدي إلى تحسين الأداء الأكاديمي للطلبة وتقليل نسبة ظهور الأمراض التغذوية في المجتمع المدرسي وذلك من خلال عدة مؤسسات، حيث تم تزويد 50 ألف من طلبة المرحلة الأساسية بعبوات حليب وبسكويت مدعم من يناير حتى مايو 2009، بتمويل من WHF، وتم تنفيذ نفس المشروع مع بداية العام الدراسي الحالي 2009-2010 في شهر أكتوبر ليشمل 92183 من الطلبة وذلك في 156 مدرسة من المدارس الأساسية ويستمر المشروع حتى نهاية العام الدراسي 2009-2010، وشمل المشروع ورش عمل تدريبية لعدد 156 منسق صحة مدرسية للمدارس المشاركة في المشروع لتمكينهم من توصيل الرسائل الصحية التغذوية للطلبة.
- كما ساهمت الإغاثة الإسلامية بتزويد عدد 12000 من الطلبة بمركزات غذائية ( حليب وبسكويت مدعم ) وذلك ابتداء من العام الدراسي 2009 - 2010 وسيستمر المشروع حتى نهاية العام الدراسي 2009-2010 واستهدف المشروع المدارس الأساسية وخاصة الحدودية منها.
- بالتعاون مع WHO تم تنفيذ وللسنة الثالثة مشروع الرصد التغذوي ويهدف المشروع لعمل دراسة عينية تشمل قياسات أوزان وأطوال الفئات العمرية ( أول - سابع - عاشر ) بمشاركة وزارة الصحة وذلك خلال الربع الأول من العام 2009 و شمل المشروع 70 مدرسة من مدارس الحكومة وعدد من مدارس وكالة الغوث.
- ساهمت جمعية قطر الخيرية بتوزيع وجبات إفطار للطلبة ( سندوتشات + فاكهة ) في مديريات الشمال وغرب وشرق غزة ابتداء من 2009/3/21 حتى 2009/4/16 وكان عدد الطلبة المستفيدين من المشروع 9500 طالب وطالبة بمعدل 8 وجبات لكل طالب (التوزيع يوم بعد يوم خلال الفترة المذكورة).
- تم توفير مياه صالحة للشرب في جميع المدارس من خلال التنسيق مع الجهات المانحة (اليونيسيف - قطر الخيرية - الإغاثة الإسلامية ) حيث تم إجراء فحوصات مخبرية بشكل مستمر للتأكد من سلامة المياه من قبل الطب الوقائي بوزارة الصحة.

- تنفيذ العديد من الفعاليات المتعلقة بالنشاط الطلابي كالمسابقات والعروض المسرحية والنشيد وحفظ القرآن الكريم وتصنيع الأجهزة العلمية والحوسبة، والمحاكاة الأدبية، والأفلام التسجيلية القصيرة وكتابة القصص باللغتين العربية والانجليزية، والرسم، ومعارض الصور، والمشاركة في الفعاليات المتعلقة بالقدس عاصمة الثقافة العربية، وإحياء المناسبات الوطنية والإسلامية، وتنظيم الفرق الكشفية.
- تنفيذ ومتابعة المسابقات الرياضية ككرة القدم وكرة الطائرة وكرة السلة وتنس الطاولة وألعاب القوى في المديرية لتعزيز الرياضات الفلسطينية.
- إعداد مواد تدريبية خاصة بالكشافة والنشاط الرياضي، وتنفيذ تلك الدورات.
- تنفيذ مشروع البرلمان الشبابي الطلابي اللوائي في 2009م.
- تنفيذ العديد من الرحلات المدرسية والأسر الصيفية والعمل التطوعي والنادي الصيفية والنشطة الكشفية والزيارات الاجتماعية.
- تنظيم العديد من الاحتفالات المركزية والفرعية كاحتفال بالقدس عاصمة الثقافة العربية، من خلال مشاركة الفرق الكشفية المدرسية وزارة الثقافة الفلسطينية، والاحتفال بيوم الطفل الفلسطيني بالتعاون مع كلية المجتمع.

#### الاحتياجات والتحديات:

إن الظروف الصعبة التي تمر بها الوزارة والمتمثلة في شح الموارد المالية وتوقف المنح من مختلف المؤسسات وعدم صرف المكافآت للعاملين في الثانوية العامة وقطع رواتب كثير من المعلمين وفتور التواصل مع رام الله، والإضراب المسيس، أدى إلى آثار واضحة في سير العملية التربوية، إلا أن وزارة التربية تمكنت من تخطي العقبات التي تهدد المسيرة التربوية وأهمها إضراب المعلمين المسيس، وستواصل عملها بنجاح لتحقيق النتائج المرجوة، ولكننا بحاجة إلى مزيد من الدعم المالي من وزارة المالية؛ لتغطية نفقات الخطة التطويرية والمشاريع الريادية.

#### الرؤية المستقبلية لعمل الوزارة

ستسعى الوزارة خلال الفترة المقبلة إلى تحقيق النتائج التالية في مجال المحاور الأساسية للتعليم العام في الخطة، وهي:

- **الاتحاق:**
  - زيادة معدلات التحاق الطلبة بم فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة الجسدية والنفسية.
  - زيادة مقدره النظام على الاحتفاظ بالطلبة.
  - توفير فرص للتعليم غير النظامي وتوفير فرص استكمالية لمن تخرج من التعليم غير النظامي.
- **النوعية:**
  - مراجعة المنهاج الفلسطيني للتعليم النظامي وغير النظامي.
  - تعزيز وتوظيف تكنولوجيا التعلم.

- تحسين البيئة التربوية المدرسية.
- تعزيز وتطوير كفاءة طاقم التعلم.
- تعزيز وتطوير نظام القياس والتقويم.

#### ● الإدارة:

- تطوير أنظمة إدارية بما يخدم أهداف التعليم.
  - تطوير نظام التخطيط على كافة المستويات.
  - تطوير النظام المالي.
  - الارتقاء بمستوى كفايات الكادر الإداري على كافة المستويات.
  - تطوير التعاون والشراكة مع الجامعات والمجتمع المدني والشركاء في التطوير من ممولين ووكالة الغوث.
- كما ستسعى الوزارة خلال الفترة المقبلة إلى تحقيق النتائج التالية في مجال المحاور الأساسية للتعليم المهني والتقني والتعليم العالي في الخطة وهي:

#### ● الالتحاق:

- زيادة معدل الالتحاق في التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك من خلال خطة محكمة توظف أساليب خاصة لتحقيق هذا الهدف.
- العمل على توفير حاجة السوق الفلسطيني بما يتناسب مع الاحتياجات والقيم التي تدفع باتجاهها وزارة التربية.
- مقابلة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتسييرها وتنويعها.

#### ● النوعية:

- تحسين نوعية التعليم والتدريب المهني والتقني وجميع مكوناته والتأكد من معايير الجودة له.
- بناء القدرات في مجال الجودة وتطوير برامج التعليم وفقاً للآراء واسعة النطاق (السياق التربوي التعليم، البيئة التعليمية، ...).

#### ● الإدارة:

- تحقيق الاستدامة المالية للتعليم العالي.
- تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية في وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي.
- تطوير الأنظمة المالية والإدارية والبيانات وتوسيع الكادر (التوظيف).

#### ● الارتباطية:

- تحويل قطاع التعليم العالي من توجه نحو العرض إلى توجه نحو الطلب تدريجياً ويتحقق جزئياً.